تقييم فلاشات تلفزيونية خاصة بدعم مشاركة المرأة سياسيا من قبل إعلاميين

صنعاء/ بشير الحزمي:

عقدت اللجنة الوطنية للمرأة بالعاصمة صنعاء ورشة عمل خاصة بعرض وتقييم ثلاثة فلاشات تلفزيونية خاصة بدعم المشاركة السياسية للمرأة التي أنتجتها اللجنة خلال الفترة الماضية.

وفي افتتاح الورشة التي حضرها 25 صحفيا وإعلاميا من مختلف المؤسسات الإعلامية أكدت الدكتورة شفيقة سعيد عبده رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة أهمية عقد هذه الورشة لمناقشة وإثراء الفلاشات التي أعدتها اللجنة في عام 2010 وتأخر عرضها إلى عام 2012 بسبب الأوضاع التي مرت بها بلادنا وذلك بالملاحظات والآراء القيمة من قبل نخبة من الإعلاميين من مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بما من شأنه تطوير أداء اللجنة خلال تنفيذ مثل هذا العمل الإعلامي المهم في المرحلة القادمة.

وأوضحت أن اللجنة بصدد إنتاج سبعة عشر فلاشاً تلفزيونياً تتضمن الكثير من القضايا التي تخص المرأة سواء على مستوى المشاركة السياسية أو التعديلات القانونية التي ستقوي من المشاركة السياسية للمرأة في المرحلة القادمة.

وقالت انه سيكون هناك فلاشات تلفزيونية تختص بمشاركة المرأة في المرحلة القادمة في مؤتمر الحوار الوطني او التعديلات الدستورية أو صياغة الدستور أو اللجنة الانتخابية ، مشيرة إلى أن اللجنة بصدد إنزال الإعلان الخاص بمناقصة إنتاج الفلاشات ليتم عرضها خلال المرحلة القليلة القادمة.

وأكدت الأخذ بالآراء والمقترحات المطروحة من قبل الإعلاميين المشاركين في الورشة لتطوير الفلاشات التي ستُعد من قبل اللجنة في المرحلة القادمة.

من جانب آخر رحبت رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة بقرار الاخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية الخاص بتشكيل اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني واعتبرته خطوة أولى مثلت المرأة فيه بنسبة 24 ٪ و بداية طيبة تعتبر الحد الأدنى لمطالب المرأة في التمثيل السياسي ، متمنية أن تمثل المرأة التمثيل الايجابي المطلوب في مؤتمر الحوار القادم ، وان لا تمثل النساء المشاركات في اللجنة التحضيرية أنفسهن وإنما يمثلن كل نساء اليمن وأن يقمن بالإعداد والتحضير الجيد ويدعمن مشاركة المرأة مشاركة فاعلة وقوية في مؤتمر الحوار الوطني القادم.

تقرير حول تكاليف وفوائد الاستثمار في خدمات وسائل منع الحمل في البلدان النامية يكشف أن:

(291) ألف امرأة في البلدان النامية ستموت في عام 2012 لأسباب تتعلق بالحمل.. و(104)آلاف من حالات الحمل ليس مرغوباً فيها

استعمال وسائل منع الحمل يقلل من معدلات الوفيات والإعاقة المتصلة بمضاعفات الحمل والولادة

نشرت صحيفة وقائع الصادرة عن معهد غوتماخر وصندوق الامم المتحدة للسكان في عددها الصادر في شهر يونيو الماضي ملخصا لتقرير حساب تكاليف وفوائد خدمات وسائل منع الحمل – التقديرات لعام 2012 تناولت فيه تكاليف وفوائد الاستثمار في خدمات وسائل منع الحمل في البلدان النامية وقد ذكر التقرير الأهمية الحاسمة لاستعمال وسائل منع الحمل حيث أوضح أن هناك فوائد صحية كبيرة لاستعمال وسائل منع الحمل. فهي تمنع الحمل غير المرغوب فيه، وتحد من حالات الإجهاض، وتقلل من معدلات الوفيات والإعاقة المتصلة بمضاعفات الحمل والولادة. وهناك فوائد على الأجل الطويل تشمل زيادة فرص التعليم للمرأة وتوفير فرص صحية أفضل للطفل، وزيادة مدخرات الأسرة، وتقوية الاقتصادات الوطنية.

وأشار التقرير إلى أن زيادة استعمال وسائل منع الحمل والحد من الاحتياجات غير الملباة من هذه الوسائل تعد أمراً جوهرياً لتحقيق ثلاثة من أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية – وهي تحسين الصحة النفاسية، وتقليل وفيات الأطفال، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز – كما تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق جميع الأهداف الثمانية للألفية.

عرض / بشير الحزمي

استعمال الوسائل الحديثة

وأوضح التقرير أنه في عام 2012 كانت هناك، وفقاً للتقديرات، 645 مليون امرأة في سن الإنجاب بين 15-49 سنة في البلدان النامية تستعمل وسائل منع الحمل الحديثة – بزيادة قدرها42 مليون امرأة عن عام 2008. وتعزى قرابة نصف هذه الزيادة52 ٪ إلى النمو السكاني، أما النصف الآخر 48 ٪ فيعزى إلى الزيادة في نسبة النساء اللاتي يستعملن وسيلة حديثة من وسائل منع الحمل.

ولفت التقرير إلى أنه في البلدان النامية، لم يكد يطرأ أي تغيير على نسبة النساء المتزوجات اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل الحديثة – واللاتي يشكلن نسبة92 ٪من جميع مستعملات وسائل منع الحمل الحديثة – ما بين عامي 2008 (56 ٪) و2012 (57 ٪).

وأشار التقرير إلي أن زيادات أكبر في معدلات انتشار استعمال وسائل منع الحمل الحديثة سجلت في شرقي أفريقيا) من20 ٪ في عام 2008 إلى 27 ٪ في عام 2012) وفي جنوب شرق آسيا) من50 ٪ إلى 56 ٪ ((. وطرأ تغير طفيف في هذا المضمار في غربي أفريقيا ووسط أفريقيا، وهما المنطقتان اللتان تستعمل فيهما نسبة تقل عن 10 ٪ من المتزوجات وسائل منع الحمل الحديثة.

وأوضح التقرير أن استعمال وسائل منع الحمل الحديثة في البلدان النامية في عام 2012، سيؤدي إلى منع حدوث 218 مليون حالة من حالات الحمل غير المرغوب فيه، وسيؤدي بالتالي إلى تجنب 55 مليون حالة ولادة غير مرغوب فيها و 138 مليون حالة إجهاض منها 40 مليون حالة غير مأمونة و 25 مليون حالة إجهاض عفوي (إسقاط الجنين)، و 118000 حالة وفيات نفاسية. وسيؤدي ذلك أيضاً إلى تجنب قرابة 1.1 مليون من وفيات المواليد) ممن يموتون في غضون 28يوماً من مولدهم) و700.000من وفيات المواليد المتقدمي العمر (ما بين 28 يوماً وسنة).

الاحتياجات غير الملباة

وبين التقرير أن من بين النساء اللاتي في سن الإنجاب في البلدان النامية، هناك نسبة 57 ٪ (867 مليوناً) في حاجة إلى استعمال وسائل منع الحمل لأنهن ناشطات جنسياً وعلى درجة عالية من الخصوبة، لكنهن لا يردن الإنجاب خلال عامين من الزواج. ومن بين هذا العدد من النساء هناك (645 مليون امرأة) 74 ٪ ممن يستعملن وسائل منع الحمل الحديثة. أما الباقيات وعددهن (222 مليون امرأة) 26 ٪ فهن لا يستعملن أي وسائل أو يستعملن وسائل منع الحمل التقليدية (وهي الوسائل التي يرجح لها أن تفشل أكثر من غيرها من الوسائل الحديثة)، ومن ثم، فإنه لا يتم تلبية احتياجهن من وسائل منع الحمل الحديثة.

وفي بعض المناطق يكون مستوى عدم تلبية الاحتياج الخاص بوسائل منع الحمل الحديثة أعلى منه في مناطق أخرى. ففي غربي أفريقيا، ووسط أفريقيا، وشرقي أفريقيا، وغربي آسيا، تتراوح نسبة النساء ممن لا تلبى حاجتهن من وسائل منع الحمل الحديثة ما بين 50 ٪ و 81 ٪، بالمقارنة مع34 ٪ في جنوب آسيا و22 ٪ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وذكر التقرير بأنه في الفترة ما بين 2008 و2012، طرأ انخفاض طفيف على عدد النساء في البلدان النامية ممن لا تلبى حاجتهن من وسائل منع الحمل الحديثة، من 226 مليوناً إلى 222مليوناً. بيد أنه في أفقر البلدان، البالغ عددها 69 بلداً، والتي تضم 73 ٪ من جميع النساء في البلدان النامية من ذوي الاحتياجات غير الملباة، زاد هذا الرقم من 153 إلى 162 مليون امرأة .

وأشار التقرير إلى أن من بين الأسباب الشائعة لعدم استعمال وسائل منع الحمل الشواغل المتعلقة بالصحة والآثار الجانبية، وتصور أن المرء ليس عرضة للحمل، والمعارضة من جانب الوالدين أو غيرهما، والافتقار إلى المعرفة الكافية بوسائل منع الحمل وصعوبة الحصول على اللوازم (لعوامل من قبيل المسافات، أو التكلفة، أو نفاد المخزون، أو ساعات العمل غير المواتية).

وبين التقرير أن من بين النساء ممن هن في حاجة إلى توفير وسائل منع الحمل لهن، فإن نسبة اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل الحديثة زادت وإن بصورة أبطأ ما بين عامي 2008 و2012من 73 ٪ إلى 74 ٪ عن الفترة ما بين 2003 و 2008 من 71 ٪ إلي 73 ٪ .

وقدر التقرير أنه سيكون في عام 2012، هناك 80 مليون حالة حمل غير مرغوب فيه في بلدان العالم النامي نتيجة لفشل وسائل منع الحمل أو عدم استعمالها بين النساء غير الراغبات في الحمل سريعاً. وسينتج عن حالات الحمل غير المرغوب فيه هذه 30 مليون حالة ولادة غير مرغوب فيها، و 40 مليون حالة إجهاض عفوي (إسقاط).

تفادي حدوث وفيات ..وتحسين الصحة

وتشير التقديرات إلى أن 291000 امرأة في البلدان النامية ستموت في عام 2012 لأسباب تتعلق بالحمل؛ وأن 104000من حالات الحمل هذه ليس مرغوباً فيها.

وذكر التقرير أنه لو أن الاحتياجات الحالية غير الملباة تمت تلبيتها، لانخفض عدد حالات الحمل غير المرغوب فيه بمقدار الثلثين، من 80 مليوناً إلى 26 مليون حالة ، بما سيؤدي إلى انخفاض حالات الإجهاض بمقدار 26 مليون حالة، وحالات الولادة غير المرغوب فيها بمقدار 21 مليون حالة، وحالات الإجهاض العفوي بمقدار 7 ملايين حالة. وستؤدي تلبية جميع الاحتياجات غير الملباة من وسائل منع الحمل الحديثة إلى خفض عدد حالات الوفيات المتصلة بالحمل بمقدار 97000 حالة. ومن بين مجموع هذه الحالات، سيكون نصيب أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 48000 حالة.

وجاء في التقرير أنه في عام 2012، سيموت قرابة ستة ملايين من الرضع في البلدان النامية – منهم 3.1مليون وليد و2.5 مليون من المواليد المتقدمي العمر. ومن شأن التلبية الكاملة لهذه الاحتياجات غير الملباة أن تمنع حدوث 600000 حالة وفاة بين المواليد 500000 حالة وفاة بين المواليد المتقدمي العمر.

وأكد التقرير أن من شأن إتاحة الفرصة للنساء لكي يخططن لحملهن أن تؤدي أيضاً إلى تحقيق نتائج صحية أفضل بالنسبة لأطفالهن. وأشار التقرير إلى أن دراسة أجريت مؤخراً أظهرت أنه لو تمت المباعدة بين جميع الولادات بسنتين على الأقل، فإن وفيات الأطفال دون سن الخامسة ستنخفض بنسبة 13 ٪ وسيكون هذا الانخفاض بنسبة 25٪ لو تمت المباعدة بين الولادات بفترة ثلاث سنوات.

كلفة توفير الخدمات

وأورد التقرير أن كلفة توفير الرعاية المتصلة بوسائل منع الحمل في البلدان النامية تبلغ حالياً 4 بلايين دولار سنوياً. وتبلغ كلفة التلبية الكاملة للاحتياجات من وسائل منع الحمل الحديثة في البلدان النامية 8.1 بلايين دولار سنوياً. وسيتم تقاسم التكاليف الإضافية، شأنها شأن التكاليف الحالية، بين الحكومات الوطنية، والوكالات المانحة، والأسر المعيشية.

وسيزداد متوسط التكلفة السنوية لكل مستعمل في البلدان النامية من 6.15 إلى 9.31 دولار أمريكي، وتعزى الزيادة، إلى حد كبير، إلى إدخال تحسينات على الخدمات المقدمة وهو أمر أساسي إذا أريد توفير الخدمات للنساء ذوات الاحتياجات غير الملباة.

بيد أن الاستثمار الإضافي بمبلغ 4.1 بلايين دولار من أجل توفير خدمات وسائل منع الحمل الحديثة سيوفر قرابة 5.7 بلايين دولار في تكاليف خدمات رعاية صحة الأم والأطفال حديثي الولادة.

توصيات

وتضمن تقرير معهد غوتماخر وصندوق الامم المتحدة للسكان مجموعة من التوصيات التي طالبت ببذل المزيد من الجهود من أجل إدماج خدمات تنظيم الأسرة في الخدمات الصحية الأخرى، وضمان استمرار توفير الإمدادات بطائفة عريضة من وسائل منع الحمل، وبناء القدرات في مجال توفير الخدمات، وتحسين كفاءة مقدمي الخدمات في مجالات الإرشاد والتثقيف وتوفير الوسائل (بما في ذلك مساعدة النساء على التحول من وسيلة إلى أخرى بناء على طلبهن).

ودعت حكومات البلدان النامية إلى إعطاء أولوية لتوفير خدمات ذات نوعية عالية في مجال توفير وسائل منع الحمل عند تحديد المخصصات في الميزانيات ووضع السياسات الصحية، وطالبت المانحين بزيادة استثماراتهم في توفير خدمات وسائل منع الحمل في بلدان العالم النامي.

ودعت التوصيات إلى التوسع في الجهود المبذولة والأخذ بنهج ثقافية ملائمة لتلبية احتياجات النساء والأزواج من وسائل منع الحمل، وبخاصة الذين يواجهون أكبر العوائق في الحصول على وسائل منع الحمل الحديثة واستعمالها: وهم الأفراد من الفقراء والأقل تعليماً وغير المتزوجين أو الذين يعيشون في مناطق ريفية أو قرب المدن من ذوي الفرص الأقل للحصول على هذه الخدمات.

وأكدت التوصيات وجود حاجة إلى وسائل جديدة لمنع الحمل لضمان استفادة النساء والرجال من الوسائل المناسبة لظروف حياتهم واختياراتهم. مطالبة القيام بتدخلات للتصدي للعوامل الاجتماعية التي تكبح استعمال وسائل منع الحمل الحديثة. ومن هذه العوائق انخفاض مستوى سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة، والاختلافات المتعلقة بتفضيل خيارات الخصوبة بين العشراء . ويتطلب التصدي لهذه الأشكال من العوائق الالتزام بالتدخلات الطويلة الأجل من قبيل توفير التربية الجنسية وبذل الجهود التثقيفية العامة على نطاق واسع.

الأمومة المأمونة

تعد فترة الحمل والولادة في غالبية أنحاء العالم رحلة محفوفة بالمخاطر حيث تموت أكثر من نصف مليون أم على مستوى العالم لأسباب تتعلق بالأمومة وتحدث تسعة وتسعون في المائة من هذه الوفيات في العالم الأقل نموا مما يجعل وفيات الأمهات المؤشر المتعلق بالصحة الذي يكشف التباين الأكبر بين البلدان النامية والمتقدمة حيث تعاني النساء في أفريقيا جنوب الصحراء أسوأ وضع على الإطلاق حيث تموت واحدة من كل 13 امرأة لأسباب تتعلق بالحمل أثناء حياتها بالمقارنة بواحدة من كل 4085 في البلدان الصناعية، ومما يدعو للقلق أن هذه الوفيات ليست إلا جانبا واحدا من الصورة إذ انه مقابل كل امرأة تموت، هناك نحو 30 امرأة أخرى تعاني الإصابات والعدوى وأسباب العجز أثناء الحمل أو الولادة – بما يصل إلى 15 مليون امرأة سنويا على الأقل. وتشمل هذه الأمراض التي تصيب الرحم والجهاز التناسلي أثناء الولادة.

وتحدث غالبية وفيات الأمهات بعد الولادة غالبا خلال 24 ساعة ويحدث ربع الوفيات تقريبا اثناء الحمل ونحو 15 ٪ أثناء الولادة وأكثر الأسباب شيوعا هو النزيف وهو فقدان سريع وحاد للدم قبل الوضع أو أثناء الوضع أو بعده .

ونظرا لهذا العدد الهائل من الوفيات والإصابات في أوساط النساء نتيجة الحمل والـولادة اتفق الخبراء في جميع أنحاء العالم خلال العقود الماضية على مجموعة من الاستراتيجيات من اجل إنقاذ الأمهات وخاصة في الدول الأقل نموا ذات الموارد المحدودة، وقد وقعت كثير من دول العالم على هذه المعاهدات التي تدعو إلى الحد كثيرا من وفيات الأمهات ، ومن هذه الدول التي وقعت على هذه الاتفاقية اليمن التي تعاني من ارتفاع وفيات الأمهات حيث بينت احدث المسوحات الصحية أن هناك 365 وفاة لكل 100.000 مولود وهذا الرقم يعد من أعلى المعدلات عالميا ، حيث بلغ حوالي 58 ٪ من حالات الوفاة بين الأمهات في فئتي الأعمار اقل من 25 سنة و 35 سنة فأكثر وهما من الفئات الأكثر عرضة لمخاطر الوفاة من بقية الأمهات كما يلاحظ أن غالبية المتوفات كن أميات وتزوجن مبكرا أي اقل من عمر 20 سنة ،وترجع معظم أسباب الوفاة في اليمن للنزيف المهبلي ٪45 وحوالي 40 ٪ عانيين من حمى شديدة وحوالي 33 ٪ من غيبوبة .

دراسة ميدانية لقياس وعي الشباب في القضايا السكانية والصحة الإنجابية

زبارة: الشباب بحاجة إلى معرفة أهمية القضايا السكانية وتأثيرها على المجتمع و التنمية

صنعاء/ بشير الحزمي:

بدأت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان مؤخراً بـتنفيذ دراسة ميدانية في أمانة العاصمة ومحافظة تعز لقياس وعي الشباب في القضايا السكانية وقضايا الصحة الإنجابية وتحدياتها المستقبلية.

وأوضح الأخ مطهر أحمد زبارة الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان أن الدراسة تهدف إلى إشراك الشباب في التعاطي مع المشكلة السكانية وتعريفهم بهذه المشكلة وأبعادها وخاصة الشباب المتواجدون في الساحات والجامعات والأندية الرياضية حيث هدفت إلى قياس حجم المعرفة بين الشباب بأهمية القضايا السكانية وتأثيرها على التنمية وتحسين حياة الناس، معرفة أولويات الشباب للفترة القادمة وهل تعتبر القضايا السكانية من تلك الأولويات، معرفة أسباب ومبررات الشباب لترتيبهم للأولويات من وجهة نظرهم للمرحلة القادمة لتحديد التدخلات المناسبة للبرامج السكانية، معرفة ماذا كانت الأحداث السياسية وانعكاساتها قد تعيق الشباب عن الإقبال على خدمات الصحة الإنجابية وممارسة السلوك الإنجابي السليم .

مطهر أحمد زبارة

وقال : نريد من الشباب الذين هم رجال المستقبل و يمثلون نصف الحاضر وكل المستقبل أن يكونوا على علم وإلمام بهذه القضية الشائكة، لأنه إذا لم يكن لديهم أي علم بهذه المشكلة فلن يولوا هذا الجانب أي اهتمام في برامجهم الحالية والمستقبلية.

وأضاف: أن فئة الشباب تمثل رقماً كبيراً في المجتمع اليمني وهذا يعني أن هذا الرقم الكبير إذا لم يكن لديه إدراك ووعي كامل بقضايا السكان وتأثيراتها المختلفة وقضايا الصحة الإنجابية وأهمية تنظيم الأسرة و رعاية الأم والطفل قبل وأثناء وبعد الحمل والولادة سنكون قد وضعنا أنفسنا في مأزق في المستقبل لأن أي عمل سكاني لا تظهر أي نتائج أو تأثير له إلا بعد مرور 10-15 سنة تقريبا.

وأضاف لقد حدثت خلال العام الماضي الكثير من الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها البلاد والمجتمع اليمني والتي أدت إلى تغيير في الأولويات التنموية وترتيبها عند الحكومة المجتمع والذي انعكس بدوره على القضايا السكانية المختلفة وأهميتها لدى صناع القرار ولدى المجتمع وبالأخص فئة الشباب التي يمثل نصف المجتمع اليمني وهم المعول عليهم في قيادة وإدارة الفترة القادمة فكان من المهم معرفة وعي الشباب بتلك القضايا وهل تمثل لهم أولوية للفترة القادمة . وأيضا لفت نظر الشباب إلى أهمية أن تكون القضايا السكانية من الأولويات الأساسية للفترة القادمة وكيف يمكن تحسين نوعية الحياة للمجتمع اليمني نتيجة تحسين المؤشرات السكانية.

وأكد أهمية اتخاذ خطوات عملية مدروسة من الآن لمواجهة هذه القضية مع فئة وشريحة مهمة من شرائح المجتمع اليمني وهي الشباب .لأننا بدون ذلك سندور في حلقة مفرغة ولن يكون لدينا أي تأثير أو نتيجة مستقبلية.

وأشار إلى أن الدراسة تمثل عينة تشمل 300 شاب وشابة في أمانة العاصمة ومحافظة تعز على اعتبار أنهما من أكثر المحافظات عددا في السكان ولأنه من خلالها يمكن استخلاص ولو جزء بسيط من المعرفة عما يدور في أذهان هؤلاء الشباب .

وقال زبارة أن اليمن خلال العام 2011م و2012م مرت بأحداث سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة انعكست آثارها على كل المستويات والمؤشرات وأدت إلى تغير كثير من الأولويات التنموية وتأخير في الخطط التنموية وأثرت بشكل مباشر على الشباب وتفكيرهم وأولوياتهم للفترة القادمة ، معتبرا أن المعارف والمفاهيم السليمة والصحية جزء مهم ومؤثر لتحسين صحة الشباب وسلامتهم .وأن الصحة الإنجابية ليست خدمات فحسب بل هي معارف وتترجم إلى مواقف وسلوك .

وأوضح أن الجوانب الوقائية والحفاظ على السلامة العامة في ما يتعلق بالحياة الجنسية والإنجابية والسلوك الصحي السليم تجنب الفرد والأسرة والمجتمع العديد من المضاعفات والأضرار والمشاكل الصحية والاجتماعية، وتزيد من فرص تمتعهم بحياة سعيدة ومثمرة.

وقال إن الشباب يحتاجون إلي معرفة أهمية القضايا السكانية وتأثيرها على المجتمع وعلى التنمية و الصحة ومعدل الفقر و التعليم . وقد ركزت كل البرامج والسياسات السكانية أو المتخصصة بالصحة الإنجابية والجنسية على زيادة الوعي والمعرفة في أوساط الفئات المختلفة ومن أهمها الشباب والمراهقون ولكنها لم تقيم بشكل كاف لمعرفة حجم الفجوة بين المعرفة والسلوك وأسباب هذه الفجوة أو ما يعيق تحول المعارف إلى سلوكيات تنعكس على المؤشرات العامة .

وأشار إلى أنه عند ظهور نتائج الدراسة سيتم تحليلها ومناقشتها مع المختصين من أجل القيام بإجراء التعديلات أو التحديثات اللازمة على الأهداف الواردة في السياسة السكانية حول وعي الشباب ، موضحا أن هذه الدراسة قد لا تمثل معظم الشباب لكنها تمثل عينة وجزءاً يمكن الاسترشاد به في أي عملية أو دراسات مستقبلية.